

Distr.: General  
23 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من مؤسسة كاريتاس الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز  
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري توزيعه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

150612 110612 12-30721 X (A)



## بيان

### حول مؤسسة كاريتاس الدولية وأهميتها بالنسبة للموضوع

تقوم مؤسسة كاريتاس الدولية، وهي اتحاد عالمي يضم ١٦٤ جمعية خيرية كاثوليكية، بتعزيز التنمية البشرية المتكاملة، أي، نهج متكامل يراعي خير الشخص وجميع الأشخاص، بأبعادهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية والروحانية، بقصد تحقيق مجتمع أخوي عادل.

وأعضاء هذه المنظمة هم مقدمو خدمات وأرباب عمل. فهم يخدمون حوالي ٢٤ مليون شخص ويستخدمون قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. وعلاوة على ذلك، يقدم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص أعمالاً طوعية من أجل المنظمة.

وتُلخّص الرؤية الاستراتيجية للمنظمة في الموضوع الشامل لإطار عملها الاستراتيجي من أجل الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، المعنون "أسرة إنسانية واحدة، لا أثر فيها للفقر".

وتسعى المنظمة إلى تحقيق عالم يستطيع فيه كل إنسان أن يعيش بكرامة وسلام ولا يقبل فيه استمرار وجود الفقر المدقع. لذلك لا بد أن يكون التركيز على أسباب الفقر وآثاره في صميم جميع مظاهر عملها المتعلقة بحالات الطوارئ الإنسانية، أو تغيير المناخ، أو الهجرة، أو الصحة، أو التعليم، أو الأمن الغذائي، أو بناء السلام.

ويلتزم أعضاء المنظمة، بوصفهم مقدمين رئيسيين للخدمات الاجتماعية ومنظمين للمجتمعات المحلية ومحاورين سياسيين، بالدفاع عن كرامة وحقوق العمال، وحقوق الضعفاء والفقراء، وواجبات العمال وأرباب العمل، وتعزيزها.

### تعزيز المرأة هو الحل

يبدو أنه مما لا جدال فيه في هذه الأيام ومما تؤكد الأبحاث والتقارير أن تعزيز المرأة هو الحل بالنسبة للقضاء على الفقر، ومؤسسة كاريتاس تنضم إلى الأصوات والقوى التي تريد تحقيق التغيير بالنسبة للمرأة ومن خلالها.

فالنساء المستخدمات في عمالة غير مستقرة هن أكثر عددا من الرجال. كما تقوم النساء بحوالي ٦٦ في المائة من العمل في العالم مقابل أقل من ٥ في المائة من الدخل العالمي. بل إن الظلم هو أكثر تجلياً في الأعمال الزراعية، حيث تشكل النساء ٨٠ في المائة من اليد العاملة لكنها تملك أقل من ١ في المائة من الأراضي كما يقل نصيبهن عن ١ في المائة من القروض المقدمة للمزارعين على الصعيد العالمي.

والأكثر أهمية، حسب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، هو أنه لو تساوت المرأة مع الرجل في الحصول على الموارد لانخفض عدد الجائعين في العالم بحوالي ١٠٠ مليون نسمة.

كما يمكن النظر إلى الهجرة الداخلية والدولية على أنها مرتبطة بحالة المرأة في المناطق الريفية. فالنساء اللواتي لا يجدن الفرص أو الإمكانات الكافية لإعالة أسرهن، يهاجرن من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. كما أن المدن التي لا توفر الحل المنشود، غالباً ما تصبح منصة الانطلاق بالنسبة للهجرة الدولية.

ومن المفارقات، في زمن العولمة حيث تنتقل رؤوس الأموال والبضائع والخدمات بحرية، أن أصبح تنقل الشرائح السكانية العاملة الأقل تأهيلاً خاضعاً لقيود تفرضها الدول. وهذا ما يدفع بالمهاجرين إلى أيدي المتاجرين بالبشر والمهرين ويجعلهم فئة سكانية معرضة للخطر.

وقد اختارت مؤسسة كاريتاس التركيز على تعزيز النساء المهاجرات، بالنظر إلى تغير أنماط الهجرة وازدياد عدد النساء اللواتي يهاجرن لوحدهن بقصد إعالة أسرهن بالعمل في الخارج.

ولتدارك تعرضهن للخطر، ينبغي جعل الهجرة قانونية ومأمونة، كما تدعى الحكومات إلى وضع سياسات لحماية النساء طوال رحلة الهجرة وكذلك في البلدان المقصودة. كما ينبغي تقييم مساهمات النساء المهاجرات في بلدان المنشأ والمقصد فيما يتعلق برؤوس الأموال الاجتماعية والتحويلات المالية، بشكل أفضل، عن طريق الاستثمار في إجراء أبحاث محددة وتوفير بيانات ومعلومات ذات صلة.

### حالة خدام المنازل المهاجرين

خدام المنازل المهاجرون هم حالة خاصة. فالعمل المنزلي هو واحد من أكبر القطاعات التي تحرك الهجرة الدولية للعاملات. واستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، يبلغ عدد خدام المنازل ١٠٠ مليون نسمة، الأكثرية الساحقة بينهم هم من النساء، وفي أصقاع كثيرة من العالم، من النساء المهاجرات، حيث يقمن بأعمال منزلية يومية، بما فيها رعاية كبار السن أو الأطفال.

وفي عام ١٩٤٨، نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لا يجوز إبقاء أحد رهن الرق أو العبودية؛ وأن الجميع متساوون دونما تمييز بالنسبة للمساواة في حماية القانون؛ وأن لكل واحد الحق في التجمع بشكل سلمي وتكوين الجمعيات، وفي الضمان الاجتماعي،

وفي العمل، وفي اختيار العمل بحرية، وفي ظروف عمل عادلة مناسبة، وفي الحماية من البطالة، وفي أجر عادل مناسب وفي أجر متساوٍ مقابل عمل متساوٍ؛ وأن لكل واحد الحق في تشكيل النقابات العمالية وفي الراحة، وفي أوقات الفراغ، وفي الإجازة المدفوعة الأجر، وفي مستوى معيشة كافٍ من أجل الصحة وحسن الحال.

ولكن ليس في وسع الكثير من خدم المنازل المهاجرين الذين تعمل معهم المنظمة كل يوم ممارسة أي من هذه الحقوق. فقد شاهدنا نسوة يعملن الأسبوع بكامله دونما راحة أو أجر؛ ويتعرضن للإذلال والعنف والاعتداء ولا سبيل لديهن للمطالبة بحقوقهن؛ وذلك مع ربط تصاريح الإقامة لديهن، في حال وجودها، برب العمل في غالب الأحيان، مما يجعلهن ضعيفات وتحت رحمة رب العمل.

كما أن القيود المتعلقة بسياسات الهجرة والوصول إلى أسواق العمل في البلدان الأجنبية، رغم وجود الطلب على العمل المنزلي، تجعل النساء فريسة سهلة بالنسبة لوكالات التوظيف والمتاجرين بالبشر الذين لا وازع لهم ولا رادع.

والعمل المنزلي في جميع أنحاء العالم هو قطاع غير منظم إلى حد كبير. فـ ١٩ بلداً فقط لديها تشريعات من أجل الأعمال التي تُمارس في الأسر المعيشية الخاصة. واستخدام خدم المنازل في المجال الخاص هو على وجه التحديد سبب وجود مقاومة أمام الاعتراف بالعلاقات المتصلة بالعمل المنزلي وتنظيمها. وقد اعترف في تقارير منظمة العمل الدولية بأن العمل المنزلي، الذي تضطلع النساء بمعظمه، ما برح غير ظاهر ومستبعداً من نطاق تشريعات العمل بالنظر إلى أنه يتم داخل المنازل، التي لا تُعتبر أماكن عمل، أو مع أشخاص بصفتهم الخاصة، الذين بدورهم لا يُعتبرون أرباب عمل.

والضغط الناجم عن حاجة النساء المهاجرات إلى إعالة أسرهن التي تركنها خلفهن، إلى جانب التعرض للتمييز والإذلال والعنف والاستغلال، هو أمر لا تقتصر آثاره المدمرة على النساء المهاجرات أنفسهن فحسب بل يؤثر أيضاً في علاقاتهن بأسرهن. بيد أن النساء المهاجرات يفضلن تحمّل سوء المعاملة بدلاً من العودة صفر اليدين.

وفي أسوأ الحالات، يقع خدم المنازل في فخ يجمع بين انعدام الفرص بالنسبة إليهم، والضغط من ناحية الأسرة والالتزام برعايتها، وتجّار البشر والقائمين بالاستخدام الذين يستغلون الأحلام، وعدم توفر الخيارات القانونية المأمونة بالنسبة للهجرة للحصول على عمل في المنازل وعدم توفر التشريعات التي تنظم العمل المنزلي، والعقوبة السائدة في أصقاع كثيرة من العالم التي لا تزال تعتبر خدم المنازل مواطنين من الدرجة الثانية.

وخير تعبير عن المعضلة بكاملها هو الحلم الذي كانت تعيش فيه عالم ديشاسا - ديسيسا، وهي من خدم المنازل في لبنان التي أقدمت على الانتحار في آذار/مارس ٢٠١٢. فقصة حياتها تمثل الكثير من خدم المنازل المهاجرين. واستناداً إلى مركز كاريثاس للمهاجرين في لبنان، كانت تبدو عالم قلقة جداً على مستقبلها وكانت تحلم بأن ولدها الأكبر يقول لها: "انظري، أين أنتِ، صحنك مليء بالطعام؛ وأين أنا، صحن فارغ وليس لدي قلم ولا كتاب كي أذهب إلى المدرسة".

هم يرفعوننا، ونحن نرفعهم: تعزيز قدرة خدم المنازل واستخدامهم وإيجاد العمل اللائق لهم  
عمل الإنسان يقرر تطور الناس اقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً كما يقرر تطور أسرهم ومجتمعهم. والحقوق الأصلية في عمل الإنسان معترف بها صراحة من قبل الجميع وتبين مركزية الإنسان في جميع علاقات العمل. وهذه المركزية ضرورية لفهم القيمة الأصلية في عمل الإنسان وأهمية تنظيم النظم الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تحترم حقوق الإنسان. لقد كان إنجازاً كبيراً أن يعتمد مؤتمر العمل الدولي في دورته المائة، التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، الاتفاقية رقم ١٨٩ وتوصيتها التكميلية رقم ٢٠١ المتعلقة بخدم المنازل.

وفي عام ٢٠٠٩، قامت مؤسسة كاريثاس الدولية بحملة من أجل حقوق خدم المنازل المهاجرين. فشرع أعضاؤها في إظهار محبة خدم المنازل، ورفع الوعي العام بشأن حالتهم، وبناء التحالفات الاستراتيجية. وقد دعت تلك الحملة المعنونة "تحت سقف واحد، في ظل قانون واحد" إلى معاملة خدم المنازل باحترام، وعدم ربط تصاريح الإقامة برب عمل واحد، وتنظيم وكالات التوظيف بشكل جيد، وإبرام اتفاقية بشأن توفير العمل اللائق لخدم المنازل. وقد أسهم أعضاء المنظمة في صياغة اتفاقية منظمة العمل الدولية كما بذلوا مساعي لاعتمادها.

وإلى جانب الاضطلاع بأعمال الدعوة الوطنية والعالمية، تقدم المنظمات التابعة لمؤسسة كاريثاس الدعم والمشورة لخدم المنازل المهاجرين تحديداً وللمهاجرين عامة. فالمنظمة (أ) تشترك في الخطط المتعلقة بتوفير القروض الصغيرة للنساء وفي تدريبهن لمساعدة المهاجرات على الموازنة بين خيارى الهجرة والبقاء في الوطن؛ (ب) وتقدم المشورة للمهاجرات والمهاجرات المحتملات قبل الرحيل وذلك لضمان توفر المعلومات الضرورية لديهن لمعرفة حقوقهن ولالتماس المساعدة؛ (ج) وتقدم المأوى للمهاجرات أثناء الرحلة، كما تقدم المشورة والمساعدة الاجتماعية والنفسية والقانونية في سبيل العثور على عمل في بلد المقصد؛ (د) وتيسر عودة المهاجرات وإعادة دمجهن، مستخدمة في ذلك شبكتها على أفضل نحو.

وحتى وإن كانت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ إنجازا كبيرا بالنسبة لحقوق خدم المنازل وشروط عملهم، بما في ذلك خدم المنازل المهاجرون، فهي تحتاج إلى عملية مصادقة يليها التنفيذ كي تدخل حيز النفاذ. والمنظمة ملتزمة بتعزيز المصادقة على الاتفاقية، أو على الأقل العملية المتعلقة بحقوق عمل خدم المنازل، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني.

كما تدعو المنظمة الحكومات إلى القيام بما يلي:

- حماية النساء المهاجرات من جميع أشكال العنف والاستغلال
- وضع وتنفيذ سياسات وقوانين تعالج هموم النساء المهاجرات، أي خياراتهن بالنسبة للهجرة المأمونة القانونية المحتملة التكاليف
- ضمان حقوق العمل بالنسبة للنساء المهاجرات، وبخاصة خادومات المنازل
- المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ و/أو الشروع في عملية للتوفيق بين تشريعاتها وأحكام الاتفاقية
- ضمان أن يتاح، في حال رفع أحد خدم المنازل أو إحدى خادومات المنازل شكوى ضد مستخدمه أو مستخدمها بسبب سوء المعاملة أو الاستغلال أو الاعتداء، مكان مؤقت للإقامة طوال فترة النظر في القضية
- إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لتوسيع خيارات العمل بالنسبة للنساء بحيث تتجاوز القطاع المتري؛ كما ينبغي أن تضمن الاتفاقيات الثنائية أن يكون فيها خطط للمعاشات التقاعدية

والهدف ١ - باء من الأهداف الإنمائية للألفية شامل بالنسبة للأشخاص المعنيين وللنطاق الجغرافي. وفي ظروف العمل المنتظم واللائق ما يتيح التنمية البشرية ويمكن منها، كما أن للمهاجرين الحق ليس في الهجرة فحسب بل أيضا في البقاء في أوطانهم. إن المسؤولية الأولى لجميع أصحاب المصلحة المعنيين هي في تحقيق عمالة كاملة منتجة وتوفير عمل لائق في كل مكان، بما في ذلك في بلدان المنشأ.